مركز شاف
CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

مسار الصراعات في الشرق الأوسط و أفريقيا

العدد 11
إصدار شهر
أغسطس 2022

جدول المحتويات

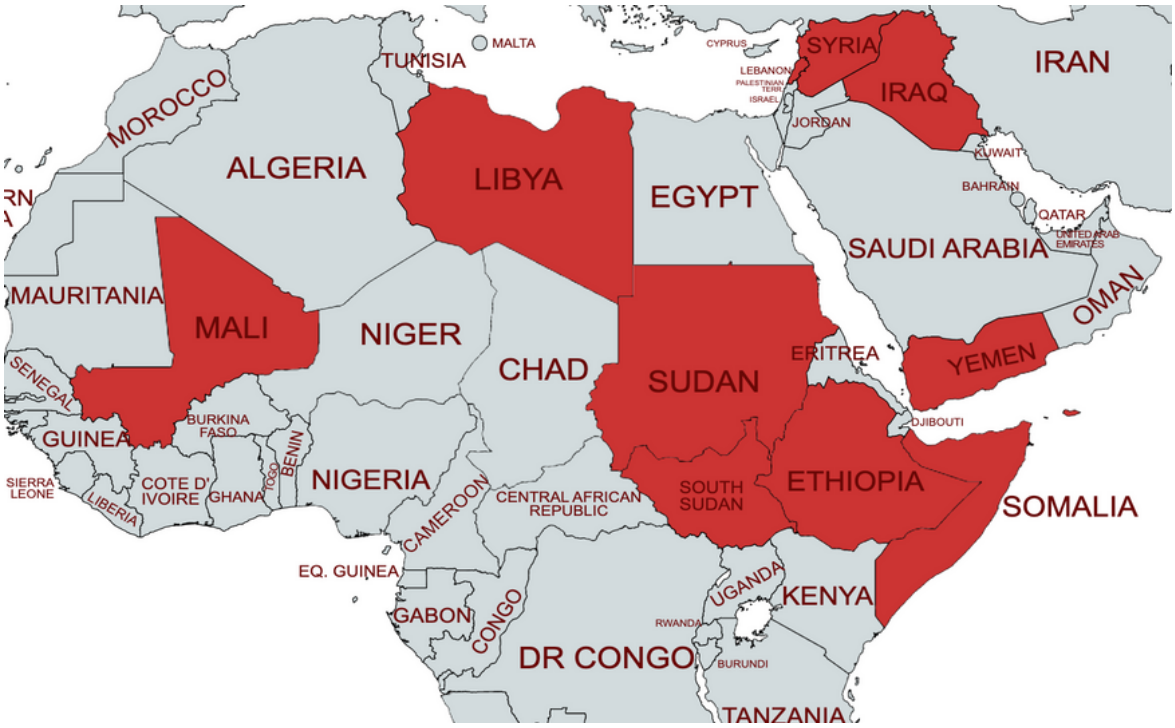

1 إثيوبيا

2 السودان

3 الصومال

4 العراق

5 اليمن

6 جنوب السودان

7 سوريا

8 لبنان

9 ليبيا

10 مالي

مركز شاف CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

مسار الصراعات في الشرق الأوسط و أفريقيا

العدد الحادي عشر إصدار أغسطس 2022

مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
CENTER SHAF
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

مقدمة

تشكل الصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا انعكاسا لتعقيد الصراعات طويلة الأمد؛ حيث تعكس طريقة تفاعلاتها، وطول أمدها، وسلوك الفاعلين فيه ومطالبها، وشروط الأطراف لتسويتها، والديناميكية التي تتميز بها، وشدة تنافسها. مدى التعقيد الذي تتميز به.

يزداد هذا التعقيد في ظل تفاعل تلك الصراعات مع التغيرات العالمية، إذ تصبح مصالح الفاعلين أكثر تداخلا و تعقيدا، و تزداد حجم التحديات المحيطة بالتسويات السياسية، لتزداد أهمية المتابعة الدقيقة لتلك التفاعلات وتحليلها بالشكل الذي يمكننا من وضع الأمور في نصابها لاختيار أنسب السياسات والاستعداد للسيناريوهات المطروحة، وفي هذا العدد بجانب تتبع الصراعات الإقليمية، نقترب من تشابكاتها الداخلية والتفاعل الدولي والإقليمي حولها.

يسلط العدد الحادي عشر من التقرير الشهري مسار الصراعات و الصادر عن مركز شاف الضوء على ساحة دول الصراع، في الشرق الأوسط وأفريقيا، ونتتبع القضايا الهامة فيها، وأبرز المستجدات، والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، ويشمل التقرير حالة الصراع في عشر دول وهم كالتالي(أثيوبيا- السودان، الصومال، العراق - واليمن - وجنوب السودان، وسوريا - واليمن – وليبيا- ولبنان ومالي)

العرض العام للتقرير

قبل أن نلقي الضوء على تطورات وضع الصراع في المناطق محل التناول تعرض بشكل إجمالي أوضاع الصراعات في الدول العشر محل الاهتمام قبل الانتقال إلى التقرير التفصيل.

أثيوبيا: تشهد إثيوبيا مناخًا مغيمًا، بعدم الاستقرار، والضعف، الذي من شأنه، إقحامها في سلسالٍ من الحروب الدامية، وتوغُّل الإرهاب بها، وجعلها منطقة مهددة للأمن الإقليمي، فضلًا عن تعطيل تحرُّكاتها نحو إتمام مشروع «سد النهضة»، الذي يُعدُّ أساس الخلاف بينها وبين دولتيْ المصب، والسبب وراء تأزُّم الوضع في الدولة، هو استئناف القتال بين «الجيش الإثيوبي، وجبهة تحرير تيجراي»، بعد اختراق هُدْنةٍ، استمرت لخمسة أشهر، فضلًا عن تجدُّد الصراع الإثْني الدامي، بين كُلٍّ من «الأمهرة، والأورومو» في غرب البلاد، وللخروج من ذلك المأزق، يستوجب على الحكومة الإثيوبية، الوصول إلى تسوية وحلول سلمية؛ حتى لا تتحول النزاعات إلى حرب.

السودان: إن التوازن بين المكونين المدني والعسكري، والوصول إلى صيغة مقبولة ومرضية لدى الطرفين، على مستوى إدارة المرحلة المقبلة، سوف يكون عاملاً محدداً رئيسياً لمآلات الأوضاع في المشهد السوداني، على أن تكون قاعدة هذا التوافق هي إرساء الأمن والاستقرار في البلاد، وبناء منظومة حكم انتقالية تُنجز الاستحقاقات المؤجلة الانتخابية، وتتخذ إجراءات عاجلة لمواجهة الأزمات التي تعصف بالبلاد.

الصومال: إن الصومال في شهر أغسطس، شهد مواصلةً لحالة الاستقرار نسبيًّا، وذلك بعد بدءْ عمل الحكومة وتشكيلها، أمَّا أصوات الاعتراض على تشكيل الحكومة وعملها، فهو أمرٌ متوقعٌ، لكن لازال في حدوده المحتملة. وفيما يتعلق بتحرُّكات «تنظيم الشباب»، يمكن القول: إن توسُّعها داخل الأراضي الإثيوبية تطوُّرٌ نوعيٌّ، لكن خير وسيلة لاحتواء هذا التطوُّر الحاد، هو العمل الإثيوبي الصومالي المشترك، فهو من شأنه، احتواء التوتُّر الدبلوماسي بين الطرفيْن، وما قد يُسْفر عنه من تَبِعَاتٍ على الطرفيْن؛ جرَّاء هذا التصعيد، كما أنه يُعزِّز إمكانات الطرفيْن كجانبٍ متحدٍ، يعمل على الحدِّ من أنشطة الحركة.

العراق: يمكن القول إن شهر أغسطس، شهد حالة تصعيد خطيرة، في الداخل العراقي، لم تعُدْ الأوضاع بعده إلى ما كانت عليه، وبالرغم من أن الشهر انتهى بعقْد جلسة حوار وطني، وغاب عنها التيار الصدري، لكن يرجح، أن الاتجاه بدأ أقرب لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، محدد بموعد، وتحت تشكيل حكومة جديدة.

سوريا: وفي الختام يمكن القول إن التطورات في سوريا تعكس استمرار كون التدخلات الدولية عاملاً محفزاً لاستمرار حالة عدم الاستقرار، سواءً من جهة ما تخلقه هذه التدخلات من فوضى أمنية، أو على مستوى الجماعات الوظيفية في الداخل السوري والتي تُخدم على توجهات هذه الأطراف الدولية، ومع غياب أفق واضح للحل السياسي في سوريا، تتصاعد المؤشرات على استمرار حالة عدم الاستقرار في الفترات المقبلة.

اليمن: تواجه الهدنة الأممية حالة من الترنح، خاصة أنها اثبتت فشلها في أول فترة لها بعدم القدرة على فرض الضغوط اللازمة على الحوثيين لفتح طريق إلى محافظة تعز المحاصرة منذ ثمان سنوات.وخيب الحوثيون آمال اليمنيين واثبتوا عدم جديتهم في العمل على إحلال سلام دائم، حيث يعتبروا الهدنة محطة تزويد لاستمرارهم في حربهم ضد اليمنين، والمتاجرة بالملف الإنساني وابتزاز المجتمع الدولي بذلك.

جنوب السودان: يشهد جنوب السودان، في شهر أغسطس، استكمال حالة التعثُّر؛ الناجمة عن ضعْف الإرادة السياسية من جانب حكومة الوحدة، في اتخاذ خطوات جادة، في تنفيذ مشاريع القوانين، المرتبطة بتحقيق شامل لعملية السلام، وعودة البلاد إلى المسار الديمقراطي، فجاء قرار الحكومة بـ«المماطلة، وتمديد الفترة الانتقالية»، وسط ردود فعل دولية مختلفة، وما قد يعنيه ذلك، من استمرار المعاناة الإنسانية، واستمرار حالة الاحتقان داخل البلاد، إلا أن رؤية القيادة السياسية الحالية، تتبلور في تفعيل الشِّقِّ الدبلوماسي، و مواصلة العمل على تفعيل الشركات الثنائية مع دول الجوار.

لبنان: على نغمة الفراغ الحكومي، والتأزُّم الاقتصادي، بات لبنان يعيش على أمل حدوث الاستحقاق الرئاسي في موعده، مستبشرًا بانفراجةٍ، تواجه الداخل المتأزِّم؛ من حيث تشكيل الحكومة، وأخذ المعونات الاقتصادية من صندوق النقد الدولي، علاوةً على إحداث اتفاق، بشأن ملف ترسيم الحدود البحرية، الوضع في «بيروت» يكاد يكون مخيبًا لتلك الآمال؛ فلبنان داخل نفقٍ مظلمٍ، وذلك يرجع لعدة أسباب، تتمثل في الاستقطاب السياسي، الكامن في القوى السياسية المتناحرة، التي تفضل المصلحة الشخصية عن المصلحة الوطنية، والغموض بشأن موعد الاستحقاق الانتخابي، والمرشحين، فضلًا عن تهديدات «حزب الله»، التي تعقد من الاتفاق المتكهن إبرامه بين «لبنان، وإسرائيل».

ليبيا: بعد جولة قتال هي الأسوأ خلال عامين أسفرت عن مقتل 32 شخصا وإصابة 159 آخرين شهدتها العاصمة الليبية طرابلس في وقت متأخر من ليلة الجمعة الـ 26 من أغسطس واستمرت لليوم التالي، يخيم الآن حالة من الهدوء النسبي في ليبيا، وذلك تزامنا مع الدعوات العربية والدولية لجميع الأطراف الليبية المتناحرة لضبط الأنفس والسيطرة على الوضع الأمني. ولتجنب تجدد الاشتباكات مرة أخرى، يجب إطلاق حوار حقيقي وشفاف بين جميع الأطراف الليبية في أسرع وقت ممكن.

مالي: يمكن القول إن مالي على مقدرةٍ في تحقيق الكثير، في مجال التعافي الاقتصادي، بالانفتاح على دولٍ، تحاول تخطِّي العُزْلة «الدبلوماسية، والاقتصادية»، مثل «روسيا، وإيران»، وبالتالي، نرى استعداد كُلٍّ منهما؛ لاحتواء متطلبات مالي، والعمل مع المجلس العسكري الحاكم، كبديلٍ للشراكات الغربية التاريخية، وعلى وجه الخصوص، أن تحل كُلٌّ منهما محل فرنسا.

أثيوبيا: "الصراع الداخلي بأثيوبيا وتأثيره على مخططاتها"

إثيوبيا تعلن اكتمال الملء الثالث لـ«سد النهضة»

أعلنت إثيوبيا، يوم الجمعة، الموافق 12 أغسطس، اكتمال الملء الثالث لـ«سد النهضة»، الموجود على النيل الأزرق، فضلًا عن تخزين 22 مليار متر مكعب من المياه، وقد صدر ذلك البيان، عقب إعلان «أديس أبابا» تفعيل توربينٍ ثانٍ؛ لتوليد الكهرباء، بقدرة 375 ميغاواتا، يوم الخميس، الموافق 11 أغسطس، ليصبح مقدار توليد الطاقة 750 ميغاواتا، واستكمالًا لذلك، تكهَّن مدير المشروع «استكمال السد خلال العامين ونصف عام من السنوات القادمة».

وفي هذا السياق، أشادت وكالة الأنباء الرسمية الإثيوبية، بنجاح الحكومة في الجولة الثالثة، من عملية ملء المياه، في «سد النهضة» الإثيوبي، مشيرةً إلى أن نسبة تشييد الأعمال المدنية لـ«سد النهضة»، وصل مرماه لـ95%، وأن مُجْمل الأدء للمشروع، تمَّ بنسبة 83.3%، فضلًا عن ارتفاع منسوب السد من الجانبيْن «الأيسر، والأيمن»، قد بلغ 611 مترًا، فيما وصل ارتفاع منسوب جزء الممر من السد 600 متر فوق سطح البحر، وفي هذا الصدد، أكَّد «أبي أحمد» على المنافع الاقتصادية العديدة، التي ستعود على كُلٍّ من « مصر، والسودان، وإثيوبيا»، عند اكتمال بناء «سد النهضة»، مؤكدًا على أن التعبئة تمَّت بطريقةٍ سلسةٍ، دون المساس بالأمن المائي بدولتيْ المصب.

واللافت للأنظار، هو حرص «أبي أحمد»، يوم الخميس، على مواصلة التفاوض، وإيجاد آليات للحوار بين كُلٍّ من «إثيوبيا، ودولتيْ المصب "مصر، والسودان"»، وعلى النقيض، تمَّ الإعلان عن ملء السد الثالث، بدون أيّ اعتبارٍ لاحتجاجات كُلٍّ من «مصر، والسودان»، وقد كان دافعًا كبيرًا؛ لإثارة حفيظة كلتا الدولتيْن؛ فهي خطوة من شأنها، تأجيج الأزمة مع «أديس أبابا».

موقف دولتيْ المصب إزاء الملء الثالث للسد

لم تُعلِّق مصر بعْدُ على هذا الحدث المهدد لأمنها المائي، ولكنها دأبت على رفض السياسة الانفرادية، التي تسلكها «أديس أبابا»، تجاه «سد النهضة» والمياة الإقليمية، من دون اتفاق مُسْبَق مع دولتيْ المصب، فكان موقفها واضحًا، منذُ التاسع والعشرين من يوليو، قبل ملء السد بأيام.

وقد أشار مراقبون مصريون، أن إعلان «أديس أبابا»، يمثل انتهاكًا صريحًا لكافة المعايير الدولية؛ لما يهدد الأمن المائي، لكُلٍّ من «مصر، والسودان»، وأن ملف السد بات ملفًا مُؤرِّقًا بالنسبة لدولتيْ المصب.

ومن ناحيةٍ أُخرى، عقَّبت «الخرطوم» على تلك الخطوة، بأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة، إذا هدَّد «سد النهضة» سلامة خزَّان «الروصيرس»، أو مسَّ بسلامة الريّ في المشروعات الزراعية، أو التوليد الكهرومائي، وفي هذا الإطار، أشار رئيس لجنة الفنية للتفاوض في وزارة الري السودانية، أن «الخرطوم» تتعامل بحرص شديد على تمسُّكها بحقوقها، وحماية مصالحها، وتمَّ التأكيد على أهمية التفاوض بين الدول الثلاث، تحت إشراف الاتحاد الإفريقي.

استئناف القتال بين الجيش الإثيوبي ومتمردي إقليم تيجراي

استأنفت المعارك بين «الجيش الإثيوبي، وقوات تيجراي»، يوم الأربعاء، الموافق 24 أغسطس، على المناطق الحدودية لـ«إقليم تيجراي»، بعد هُدْنةٍ استمرَّت لمدة خمسة أشهر، مع تبادل الطرفيْن التُّهم بخرق الهدنة، واحتدام المواجهات.

والجدير بالذكر، أن تلك المعركة هي الأولى من نوعها، بعد إقرار الهدنة الإنسانية، في مارس، التي أذنت بفتح الباب للمساعدات الخارجية؛ لإنقاذ منطقة «تيجراي» من النقص الغذائي، الذي يكاد يصل إلى المجاعة.

وفي سياق أعمال العنف، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد «أنطونيو غوتيريش»، بالاستجابة الفورية؛ لوقف إطلاق النيران في إثيوبيا، وعبَّر عن استيائه الشديد؛ لخرق الهدنة، واستئناف القتال، مناشدًا العودة إلى محادثات السلام، بين الحكومة وبين «جبهة تحرير شعب تيجراي»، ومن جهةٍ أُخرى، أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن قلقه البالغ، يوم الأربعاء، وأسفه الشديد، على استئناف القتال بين الطرفيْن، ودعا إلى وقف التصعيد.

واستئنافًا للعنف، أعلن سلاح الجو الإثيوبي، إسقاط طائرة، زعم أنها كانت مُحمَّلةً بـ«الذخائر، والأسلحة»، لـ«جبهة تحرير شعب تيجراي»، وتمَّ الإشارة إلى أن تلك الطائرة، اخترقت السيادة الجوية لإثيوبيا، عبْر السودان، وقد صرَّح السفير الإثيوبي «بيتال أميرو» بالسودان، مؤكدًا على ما أعلنه الجيش، وانطلاقًا من تلك النقطة، استدعت الخارجية السودانية سفير إثيوبيا؛ احتجاجًا واستنكارًا على تصريحاته، بشأن إسقاط الطائرة، وأكَّد السفير السوداني، فضل عبدالله فضل، للسفير الإثيوبي، أن إطلاق مثل هذه الإدعاءات الغير مسؤولة، ليس في صالح التقاليد الدبلوماسية المعهودة بين الدولتيْن في مجال التواصل.

الآثار المترتبة على استئناف القتال

وكان لذلك النزاع آثار وخيمة على إقليم تيجراي؛ حيث تم تدمير البنية الاقتصادية بهذا الإقليم، وحرمانه من الخدمات الأساسية، مثل «الكهرباء، والاتصالات، والخدمات المصرفية، فضلًا عن نزوح الكثير إلى السودان، والمكوث في مخيمات غير آدمية.كما أدانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الجيش الإثيوبي، يوم السبت، 27 أغسطس، الغارة الجوية التي استهدفت عاصمة إقليم تيجراي «ميكيلي»، مشيرةً إلى أن الغارة قصفت دار حضانة، راح على إثرها، العديد من القتلى والمصابين، وذلك استنادًا لمتمردي تيجراي، فقد أكَّد مسؤول في مستشفى إيدير بـ«ميكيلي»، أن المستشفى استقبلت أربعة قتلى، منهم طفلان وتسعة جرحى، وبناءً على ذلك، قام الجيش الإثيوبي بالرد، نافيًا ذلك، ومؤكدًا أن الجيش لا يقوم بالقصف إلا على أهداف عسكرية.

ومازال هناك لبْسٌ كبيرٌ في تلك المسألة، وإمكانية للسير وراء المعلومات الغير صائبة؛ بسبب عدم السماح للصحفيين بمتابعة الأحداث في شمال إثيوبيا. وقد ساعد الصراع المستأنف بين «الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وجبهة تيجراي»، على تأجيج الصراع الإثْني بين جماعتيْ «الأمهرة، والأورومو» بغرب البلاد؛ فقد شهدت «الأورومو» هجومًا عسكريًّا مُسلَّحًا، قاده مسلحون من ميليشيا «أمهرية»، وقد أسفر ذلك الهجوم على مقتل عشرات القتلى، وعلى وتيرة العنف، قام المسلحون بنشوب النيران داخل «الأورومو»، كما استولوا على مستودعات المواد الغذائية، ورؤوس الماشية، وفي هذا السياق، أرسل «جو بايدن» المبعوث «مايك هامر»؛ لتهدئة الأمور، والعمل على الوصول لتفاوض وتسويات، في ظل صراع، يكاد لا يبشر بوجود تسوية.

السودان: تأزم سياسي وأوضاع إنسانية متدهورة

على الرغم من الخطوات التي اعتبرها البعض "إيجابية" من قبل الجانب العسكري في السودان، خصوصاً على مستوى الإعلان عن الاستعداد للانسحاب من العملية السياسية وترك المجال للقوى السياسية لتشكيل حكومة كفاءات يتم بعدها حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس أعلى للأمن والدفاع، إلا أن حالة الجمود والتأزم السياسي كانت هي الطاغية على المشهد، فضلاً عن بعض التوترات الأمنية، والأزمات الإنسانية بفعل الفيضانات وتداعياتها، ويمكن رصد أبرز اتجاهات تأزم الأوضاع في السودان خلال شهر أغسطس وذلك على النحو التالي:

1- قال نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول محمد حمدان دقلو حميدتي، في مقابلة حصرية لبي بي سي عربي، في مطلع أغسطس الماضي، إن الجيش صادق في التزامه بالخروج من المشهد السياسي، طالما الهدف هو تحقيق الاستقرار والازدهار للسودان، وقال "حميدتي" في تصريحاته: "للأسف الشديد، نحن لم ننجح في التغيير، لأسباب لن أتحدث عنها الآن. عندما تفكر في التغيير يكون لديك هدف، ورؤية للتغيير. لكن للأسف الشديد لم يتم الشيء الذي كان مخططا له، وفشل الأمر. والآن سرنا نحو الأسوأ".

وتأكيداً على هذا التوجه من قبل المكون العسكري، دعا رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان القوى السياسية للتوافق على تشكيل حكومة مدنية لإدارة ما تبقى من الفترة الانتقالية في السودان، وجدد البرهان تأكيد المؤسسة العسكرية السودانية، على الانسحاب من العملية السياسية.

لكن بعض الاتجاهات شككت في صدق هذا التوجه خصوصاً وأن آلاف السودانيون في العاصمة الخرطوم في مسيرات جديدة للمطالبة بالحكم المدني؛ لكن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع بكثافة لتفريق المتظاهرين عند وصولهم إلى شارع المطار المؤدي إلى وسط المدينة، ما عكس استمرار تبني المقاربة الأمنية في التعامل مع المناهضين للمكون العسكري، هذا فضلاً عن أن "حميدتي" أشار في حواره مع بي بي سي إلى أن المكون العسكري "إذا رأى أن البلاد تذهب نحو الانهيار فسوف يكون حاضراً في المشهد" وذلك رداً على سؤال بخصوص احتمالية ترشحه لرئاسة البلاد، وهي تصريحات عكست ضمنياً وجود طموح سياسي لدى "حميدتي".

2- في إطار التطورات السياسية المهمة في السودان، أعلنت "قوى الحرية والتغيير- مجموعة التوافق الوطني" في السودان في 14 أغسطس الماضي، أن قوى سياسية ومدنية ومجتمعية أجازت "الإعلان السياسي" للفترة الانتقالية، ومن أبرز القوى التي أجازت الإعلان السياسي: "قوى الحرية والتغير – التوافق الوطني"، الطرق الصوفية، الإدارات الأهلية، مجلس الكنائس السودانية، الحركة الشعبية -شمال، حزب المؤتمر الشعبي، الحزب الاتحادي، ولجان المقاومة، وأوضح أن الإعلان السياسي أكد وحدة السودان أرضاً وشعباً، مع أهمية مراعاة التنوع الثقافي في البلاد، بجانب الإبقاء على اتفاق جوبا للسلام في السودان، واستكماله مع الحركات المسلحة غير الموقعة، كما تحدث الإعلان السياسي عن ضرورة إكمال هياكل الفترة الانتقالية، ووجود علاقة متزنة بين العسكريين والمدنيين، وأهمية ولاية وزارة المالية على المال العام، وشدد الإعلان السياسي على ضرورة تسليم المتهمين للمحكمة الجنائية الدولية، للمثول أمامها بشأن تهم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها في دارفور.

لكن يظل موقف الجانب العسكري، ومدى جدية التوجه نحو الانسحاب من المشهد السياسي، ومدى القدرة على بناء توافقات مع المكون المدني وربما تقديم بعض التنازلات، عوامل محددة رئيسية لمآلات المشهد السوداني في المرحلة المقبلة، وهي المآلات التي قد تكون في صورة تسوية سياسية، أو انفجار للأوضاع على كافة المستويات.

3- في إطار التطورات الأمنية التي شهدها السودان خلال أغسطس الماضي، قامت ميليشيات تشادية 5 أغسطس، بشن هجمات في شمال مدينة الجنينة في السودان، ما أدى إلى مقتل 18 من الرعاة والرحل بمنطقة بير سليبة شمال الجنينة وإصابة 15 آخرين، فضلاً عن استيلاء الميليشيات على نحو 80 رأساً من الإبل، وهو ما اعتبرته السلطات السودانية انتهاكاً لسيادة البلاد، وأكدت على أنها ستتخذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذه الانتهاكات.

وقد عكس هذا التطور سعي الميليشيات التشادية لاستغلال حالة الاضطراب الأمني الناتجة عن التأزم السياسي في السودان، من أجل استهداف الأراضي السودانية، في مؤشر يعكس إمكانية استغلال العديد من الجماعات المسلحة والميليشيات للاضطرابات التي تشهدها البلاد، من أجل اختراق الجغرافيا السودانية وشن بعض الهجمات النوعية.

4- لم تقتصر حالة التأزم التي يشهدها السودان في الشهر الماضي على المستوى السياسي والأمني بمفهومه التقليدي، لكنها امتدت لتشمل "الأمن الإنساني"، حيث تعرضت البلاد لسلسلة من الفيضانات والسيول، التي أدت إلى مقتل 80 شخصاً وإصابة 31 آخرين، فضلاً عن تدمير 17080منزل بشكل كامل، وتدمير 23850 منزل بشكل جزئي، فضلاً عن تدمير عدد كبير من المحال التجارية، الأمر الذي دفع 6 ولايات إلى إعلان حالة الطوارئ، لتتجاوز الأزمة التي يعيشها السودان حدود السياسة والأمن، لتشمل الجانب الإنساني، ما يمثل زيادة لحجم التحديات التي تواجهها البلاد.

لكن ومع هذه المؤشرات التي عكست تأزم الأوضاع، إلا أن بعض المؤشرات زادت من آمال إمكانية حدوث انفراجة، لا سيما تصاعد المؤشرات على وجود رغبة لدى المكون العسكري في الوصوزل إلى تسوية سياسية تضمن الأمن والاستقرار في البلاد، وإعلان الولايات المتحدة في 25 أغسطس عن وصول السفير الأمريكي جون جودفري إلى الخرطوم وتسلم مهامه، فضلاً عن المساعدات العاجلة التي قدمتها دول كمصر والإمارات للسودان، لمواجهة الأزمة الإنسانية.

الصومال : مواصلة البحث عن الاستقرار السياسي

يواصل الصومال تحركاته، ناحية استكمال عملية التحوُّل الديمقراطي، وإرساء دعائم مؤسسات الدولة، وفي مطلع أغسطس، نجح رئيس الوزراء في تشكيل حكومته، الحدث المهم الذي لقي ردود أفعال واسعة، وتبعه عدة تحرُّكات من الحكومة ذاتها، ومن الفاعلين في المشهد الصومالي، وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على المشهد الصومالي في أغسطس.

أولًا: الحكومة في أغسطس

في مطلع أغسطس، أعلن رئيس الوزراء الصومالي، حمزة عبدي بري، عن أسماء أعضاء حكومته الجديدة، في حفل بـ«مقديشو»، ودعا «بري» البرلمان الصومالي، إلى إعطاء الثقة لأعضاء حكومته، الذين بلغ عددهم 25 وزيرًا، بينهم ثلاث سيدات، وتضمَّن تشكيل الحكومة، أحد مؤسسي «حركة الشباب»، والمتحدث السابق باسمها، مختار روبو، وزيرًا

للشـــؤون الدينية في الحكومة الجديدة، في خطوةٍ ربما تســـاعد على تعزيز المعركة ضـــد التمرُّد، أو تثير اشـــتباكات بين العشائر.

غير أن الحكومة شـهدت اسـتقالة محمد عبد القادر علي، الذي عين نائبًا لوزير التخطيط، هذا المنصـب الذي وصـفه، بأنه غير لائق به، وأشـار «عبد القادر»، إلى أن عشـيرة عرب صـالح، التي ينتمي إليها، كان لها في الحكومة السـابقة، وزير كامل؛ لذلك لا يريد أن يمثل عشيرته بهذا المنصب.

في 6 أغســطس، أبدى محمود ســيد آدم، نائب رئيس ولاية «جوبالاند»، وعلي طاهر عيد، نائب رئيس ولاية «غلمدغ» معارضـتهما للحكومة الجديدة، التي أعلن عنها، رئيس الوزراء، حمزة عبدي بري، وأشـارا إلى انتهاك نظام تقاسُـم السـلطة بين العشـائر الصـومالية عند تشـكيلها، ودعا نائبا الرئيسـيْن في بيانٍ مشـتركٍ - أصـدره ممثلو العشـيرة، التي ينتمون إليها في غرفتيْ البرلمان الصـومالي، وفي ولايتيْ «جوبالاند، وغلمدغ» - السـياسـيين والشـيوخ التقليديين إلى اجتماعٍ عاجلٍ؛ لاتخاذ موقفٍ بشأن الحكومة الجديدة.

وعقب الاحتفال، باشـرت الحكومة أعمالها، فعقد رئيس الجمهورية، حسـن شـيخ محمود، اجتماعًا ترحيبيًّا مع أعضـاء الحكومة الفيدرالية الجديدة، إلى جانب رئيس الوزراء، حمزة عبدي بري، وقدَّم إليهم التهاني على مناصـبهم، وأما عن تحركات الحكومة، ففي منتصـف أغسـطس، بحث رئيس الوزراء الصـومالي، حمزة عبدي بري، مع سـفير دولة الإمارات لدى الصـــومال، محمد أحمد العثمان الحمادي، سُـــبُل تعزيز التعاون الثنائي بين البلديْن، واســـتعرض الجانبان آخر المستجدات «الإقليمية، والدولية» ذات الاهتمام المشترك

ثانيًا: تصاعُد تحرُّكات «حركة الشباب»

تُعدُّ الهجمات الواسـعة لـــ«تنظيم الشـباب» السـمة الأبرز والممتدة، منذ الشـهر الماضـي، وكان أبزر هجمات «تنظيم الشباب» الآتي:

في 2 أغســطس، قُتِل مدنيان على الأقل، وأُصـيب آخرون بجروحٍ، إثر انفجارٍ، اسـتهدف سـيارة عسـكرية في العاصـمة «مقديشـو»، تلاه تحذيرٌ أمريكي مِن تصاعُد نشاط الحركة الموالية لـــ«تنظيم القاعدة» الإرهابي في «الصومال، وإثيوبيا»، كما قالت حكومة الولايات المتحدة: إنها تبرعت بـــ24 عربة مدرعة لعملية حفظ الســلام، التابعة للاتحاد الأفريقي في الصـومال، المعروفة باسـم «أتميس»، وجرت عملية التسـليم، التي شـهدها سـفير الولايات المتحدة، في الصـومال، لاري أندريه، وكبار مسؤولي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في «مقديشو».

من جهةٍ أُخرى، واصـلت «حركة الشـباب» تمدُّدها في إثيوبيا، في حالةٍ من ردود الفعل المضـادة، حول تحرُّكات التنظيم، وتحاول احتواءها، وفي 6 أغســطس، أعلنت ســلطات المنطقة الصــوماليّة في إثيوبيا، أنّها «دمّرت» مجموعةً من «حركة الشباب» الإرهابية، دخلت إليها من الصومال المجاورة، في توغّلٍ نادرٍ، داخل الأراضي الإثيوبيّة.

وفي 20 أغسـطس، نفَّذ مسـلحون من «حركة الشـباب الإسـلامية» المتطرفة، المرتبطة بـــ«تنظيم القاعدة»، هجومًا على فندق بالعاصـمة الصـومالية «مقديشـو»، الجمعة؛ ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 13 مدنيًّا، وأعلن مسـؤولٌ أمني، أن

منفذي الهجوم «تم تطويقهم داخل غرفة في مبنى الفندق»، وأن «قوات الأمن أنقذت عشرات المدنيين، بينهم أطفال كانوا محاصرين في المبنى».

ثالثًا: الوضع الإنساني

تواصلت المساعدات الإنسانية، المقدمة للصومال، وأتت على رأسها، المساعدات الإماراتية على مدار الساعة؛ لإغاثة ضحايا الكوارث «الطبيعية، والمناخية»، التي شهدتها العديد من دول العالم، تأتي تلك التوجيهات، بعد نحو أسبوعيْن من وصول باخرة مساعدات إماراتية إلى ميناء «مقديشو» في الصومال، تحمل أكثر من ألف طن من المواد «الغذائية، والإغاثية» المتنوعة؛ لتوفير الاحتياجات الضرورية، لحوالي 2.5 مليون شخص، ممن تضرّروا من موجة الجفاف، في الصومال، ودعم أوضاعهم الإنسانية؛ تنفيذًا لتوجيهات الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان».

من جهةٍ أُخرى، أكَّدت منظمة الإغاثة الأممية، تأثُّر 6.9 مليون شخص بموجة الجفاف الحادة، التي ضربت مناطق شاسعة من البلاد، وقال مكتب المبعوث الخاص للرئيس حول الشؤون الإنسانية ومواجهة الجفاف: إن موجة الجفاف الحادة التي ضربت مناطق شاسعة من البلاد، أثَّرت على حياة مواطنين، يقدر عددهم بـ6.9 مليون شخص؛ نتيجة تأخُّر هطول الأمطار الموسمية، ويُخشى أن يصل إلى 8 ملايين، في الأشهر المقبلة، أو 50% من إجمالي السكان، مشيرًا إلى أن 66 مديرية، تأثَّرت بشكلٍ كُلِّيٍ بحالة الجفاف.

العراق : تأرجح بين الاعتزال والحوار السياسي

استمرارًا لحالة التعثُّر السياسي التي يشهدها العراق، منذ شهور، شهد شهر أغسطس تفاقُمًا في حالة التعثُّر تلك، تمثلت في استمرار الاحتجاجات في العراق، كان أبرزها، إعلان أنصار التيار الصدري، دخولهم في اعتصام مفتوح في المنطقة الخضراء، وحول المؤسسات الأساسية في الدولة، فبعد الاعتصام في البرلمان.

أولًا: اعتصامات متتالية

قام أنصار التيار الصدري بالاعتصام حول مجلس القضاء الأعلى، في خطوةٍ تصعيديةٍ أُخرى، استمر الاعتصام قُرَابة يوميْن، انسحب بعده أنصار التيار، بعد توجيه زعيمهم رسالةً بذلك، ليقرر مجلس القضاء الأعلى في العراق، استئناف العمل في كافة المحاكم، ضاعف هذا المُسْتجد حالة الارتباك في المشهد العراقي، تلاه تجدُّد المواجهات العنيفة في العراق، وسط أنباء عن سقوط صواريخ داخل المنطقة الخضراء، وسط العاصمة «بغداد».

كما أعلن رجل الدين الشيعي البارز، مقتدى الصدر، اعتزاله الحياة السياسية، مؤكدًا في بيانٍ نُشر على تويتر «عدم التدخُّل في الشؤون السياسية»، و«الاعتزال النهائي، وغلْق كافة المؤسسات»، المرتبطة به، تلا ذلك اقتحام العشرات من أنصار «الصدر» القصر الجمهوري، بعد وقتٍ قصيرٍ، من إعلان «الصدر» اعتزاله الحياة السياسية، في ظلِّ توجُّه آلافٍ آخرين من أنصار «الصدر» نحو المنطقة الخضراء،

وخلال الشهر، استمرت الاشتباكات بين انتصار التيار وقوات الأمن، كما اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن العراقية وأنصار رجل الدين الشيعي، مقتدى الصدر، في أنحاء متفرقة من العراق، وسط سماع تبادل إطلاق نارٍ كثيفٍ، في محيط البرلمان، بالعاصمة «بغداد»، وفي «البصرة»، جنوبي العراق، أشارت الأنباء، إلى أن مسلحين من أنصار التيار

الصـــدري، أغلقوا حقل «مجنون» النفطي، ومصـــفاة «الشـــعيبة»، وأجبروا الموظفين على العودة إلى منازلهم، وأظهرت مقاطع فيديو متداولة، اشتباكات في المنطقة الخضراء، التي تضم مقرات حكومية، بين سرايا السلام، الجناح العسكري للتيار الصدري، وفصائل مسلحة، تابعة لأحزاب في «الإطار التنسيقي».

بعد تصاعُد أحداث العنف في أحداث مجلس القضاء الأعلى، أعلن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، اعتزاله العمل السـياسـي، وإغلاق مقرات التيار؛ ما أدخل البلاد في حالةٍ من الفوضى، المعبرة عن وصـول المشـهد السـياسـي العراقي إلى انسدادٍ سياسيٍّ، وصل إلى ذروته.

كما تبرَّأ زعيم التيار الصـــدري، مقتدى الصـــدر، في خطابٍ مُوجَّه لأنصـــار التيار الصـــدري والشـــعب العراقي، بمختلف مكوناته، تبرَّأ من أحداث العنف والاقتتال، التي شهدتها مناطق متفرقة في البلاد، قائلًا: «الثورة التي يشوبها عنفٌ، ليست بثورة»، موضحًا، أنه ينتقد التيار الصدري نفسه؛ بسبب تفاعُل بعضٍ من أنصار التيار، مع أحداث العنف الدائرة على الأرض.

ثانيًا: مو اقف الأطراف الفاعلين من تحرُّكات التيار الصدري

التيار الصدري وأنصاره: مازال رئيس التيار الصدري، مقتدى الصدر، وأنصاره، المحرك الرئيسي لاتجاه المشهد العراقي، والاعتصامات المتتالية، التي يجريها أنصار «الصدر»، تطالب بحلّ البرلمان، وإعادة الانتخابات، ويقدم «الصدر» مطالب تياره بحلّ البرلمان، على أنها مطلبٌ شعبيٌّ وسياسيٌّ ونخبويٌّ لا بديل عنه، وبحسبه، يُوجد ردود فعل إيجابية، بشأن دعوته المتعلقة بذلك، وأن حراك تياره سيستمر؛ حتى تحقيق جميع المطالب.

«الإطار التنسـيقي»: أما «الإطار التنسـيقي» صـاحب الأغلبية في البرلمان، بعد انسـحاب نواب «الصـدر»، والذي يسـعى لتشـكيل الحكومة العراقية المقبلة، ويقوده رئيس الوزراء السـابق، نوري المالكي، فأعلن إدانته الكاملة لهذا التجاوز الخطير على المؤسـسـة القضـائية، وتهديدات التصـفية الجسـدية، بحق رئيس المحكمة الدسـتورية، كما أعلن رفضـه استقبال أيّ رسالةٍ من التيار الصدري، أو أية دعوةٍ للحوار المباشر، إلا بعد أن يعلن عن تراجُعه عن احتلال مؤسسات الدولة الدستورية، والعودة إلى صفِّ القوى التي تؤمن بالحلول السلمية الديمقراطية.

رئيس الوزراء الحالي: يواصـل رئيس الوزراء تنسـيقه بين الرئاسـات الأُخرى؛ إذ دعت الرئاسـات الأربع في العراق «رئاسـة الجمهورية - رئاسـة الوزراء - رئاسـة البرلمان - رئاسـة المجلس الأعلى للقضـاء»، إلى منْع التصـعيد، واتخاذ كل الخطوات؛ لاسـتئناف الحوار الوطني، كطريقٍ وحيدٍ؛ لحل الأزمة، والذين رأوا أن الأمر يسـتدعي موقفًا فاعلًا وجادًا من الجميع؛ لمنع التصعيد، واعتماد الحوار الوطني كطريقٍ وحيدٍ لحل الأزمة.

«إقليم كردسـتان»: يواصـل «إقليم كردسـتان» تمسُّـكه بحيادية الموقف من الكتل الشـيعية المختلفة، وتعليقًا على الاعتصـامات التي طالت مجلس القضـاء، أكَّد رئيس «إقليم كردسـتان العراق»، نيجيرفان بارزاني، أن العراق بحاجةٍ إلى حوار وطني جاد ومسـؤول بين الأطراف السـياسـية؛ في سـبيل العثور على حل قائم على أسـاس الدسـتور؛ للخروج من الأزمة، والانسـداد السـياسـي، والوصـول إلى برّ الأمان، وأنه يشـعر بقلقٍ بالغٍ إزاء التطورات السـياسـية في العراق، والتي تمضي باستمرارٍ صوْب المزيد من الفرقة، وتعميق الأزمات أكثر فأكثر، وإبعاد آفاق الحل.

إيران: هناك صمت إيراني مُسْتَغْرب، من موقفها من الأحداث في العراق، ولا شكَّ أن الرغبة في عدم الارتباط بإيران يسبب قلقًا واسع النطاق لديها، ويبدو أن إيران تحاول التدخُّل على خط الأزمة بالوساطة بين الأطراف، وفي مطلع أغسطس الجاري، زار إسماعيل قاني «بغداد»، في زيارةٍ تداولتها وسائل الإعلام الإيرانية، لكن لم يُدلِ بأيِّ تصريحات علنية، ولم يتحدث ممثلو القوى الشيعية، الذين التقوْه عن شيءٍ مُعْلن، عن هذه الاجتماعات، وبحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن «الصدر» رفض مقابلة «قاني».

إيران في موضعٍ، يُحتِّم عليها التحرُّك على مستوى دبلوماسي بحساسية وبترقُّب؛ وذلك لعدة أسباب، أهمها حالة الثورة التي يمر بها الشارع العراقي، والتي أصبح التواجد الإيراني بمثابة سُبَّة يتقاذفها التيارات السياسية، بجانب عدم القدرة على توقُّع حدود تصعيد التيار الصدري ومداه.

بعثة الأمم المتحدة في العراق: أما البعثة الأممية، فقالت: إن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي، أمام تحرُّكات أنصار التيار الصدري، ضد القضاء العراقي، ووصفت التحرُّكات بأنها تعدٍّ على العملية الديمقراطية في العراق، وستجر البلاد إلى وضعٍ أسوأ مما هو عليه الآن.

الولايات المتحدة: قال قائد قوات القيادة الوسطى الأمريكية «سنتكوم»، الجنرال مايكل إريك كوريلا: إنه تمَّ وضع القوات الأمريكية في «سوريا، والعراق» في حالة تأهُّبٍ؛ تحسُّبًا لهجماتٍ متزايدةٍ، من قِبَلِ «جماعات إيران الإرهابية»، وأوضح قائد «سنتكوم»، أن القوات الأمريكية في «العراق، وسوريا» تراقب الوضع عن «كَثَبٍ»، وأن لديها مجموعةً كاملةً من القدرات؛ للتخفيف من التهديدات في جميع أنحاء المنطقة، والثقة الكاملة في حماية قواتنا وشركائنا في التحالف من الهجمات، وجدَّدت الولايات المتحدة، الدعوة للأطراف السياسية في العراق، إلى تعزيز الحوار الوطني؛ لتجاوز الأزمة، وترسيخ أمن واستقرار البلاد.

ثالثًا: محاولات للاحتواء

كانت الجلسة الأولى للحوار الوطني، قد عُقدت في 17 أغسطس، وغاب عنها التيار الصدري، وبعد تصاعُد الاحتجاجات، انطلقت الجلسة الثانية للحوار الوطني بين القوى السياسية في العراق، التي دعا إليها رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، ودعا رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إلى ضرورة توصُّل قادة الكتل السياسية لاتفاق، يقضي بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في موعدٍ أقصاه نهاية العام المقبل، واختيار حكومةٍ عراقيةٍ كاملة الصلاحيات، متفق عليها، تُمهِّد لهذه الانتخابات، من خلال تعديل قانون الانتخابات الحالي، وإقرار الموازنة العامة الاتحادية، وتسريع قانون المحكمة الاتحادية العليا في العراق.

اليمن: خروقات الحوثي تهدد مستقبل الهدنة

مع انتهاء الشهر الخامس للهدنة الأممية التي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر إبريل الماضي على الانتهاء، دون تنفيذ بنودها من قِبل الحوثيين، حيث الهدنة التي شملت في بنودها التخفيف من المعاناة الإنسانية ووقف نزيف الدم اليمني، إلا أنه يوجد خروقات للهدنة واضحة من جانب الحوثيين.

فمن جانب تنفيذ الحكومة الشرعية لبنود الهدنة، وافقت الحكومة على استئناف رحلات الطيران من مطار صنعاء إلا أن الحوثي منع المسافرين من السفر. ذلك بجانب سماح الحكومة بدخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، لكن الحوثي من جانبه قام بالسطو على إيرادات تلك السفن.

ومن جانب الحوثيين أيضا، شهدت الهدنة خروقات خطيرة حيث لايزال الحوثيون متعنتين في فك الحصار عن تعز والذي هو شرط أساسي في بنود الهدنة الأممية. ذلك وبالذكر أيضا عن وضع المعتقلين والأسرى من قبل الحوثي الذي لا يزال متمسكا بالسرديات التعجيزية لعرقلة التوصل إلى اتفاق يقضي بالإفراج عن جميع الاسرى والمختطفين.

انتهاكات موثَّقة

ذكرت رئيسة دائرة المنظمات والشؤون الإنسانية في المكتب السياسي للمقاومة الوطنية اليمنية "فتحية المعمري" بمقتل 81 شخصا جراء خروقات الحوثي، فيما أصيب اكثر من 331 جراء القصف على المدن السكنية خلال فترة الهدنة، وذكرت في حديثها عن خروقات الحوثي للهدنة بأن محافظة تعز سجلت 3769 خرقا للحوثيين منذ بدء سريان الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة، حيث أسفرت عن استشهاد 18 شخصا، وإصابة 110 آخرين، وهذه فقط خلال فترتين من تمديد الهدنة، وفيما يتعلق بخروقات الهدنة خلال التمديد الثالث فقد بلغت تلك الخروقات 306 خروقات، وتنوعت بين استهداف مواقع عسكرية وأعيان مدنية بالمدافع والطيران المسير وغيرها من الأسلحة، وبينت " فتحية المعمري" بأن الميليشيا لازالت تماطل في تنفيذ أهم هدف من بنود الهدنة وهو فك الحصار عن مدينة تعز، فيما سمحت الحكومة باستئناف الرحلات الجوية من مطار صنعاء، وكذلك وصول المشتقات النفطية إلي ميناء الحديدة.

أما محافظة الحديدة ارتكبت الميليشيا خلال الهدنة أكثر من 178 خرقا تصيب مديرية حيس، منها 121 خرقا اسفرت عن إصابة العديد من المواطنين، كما أعلنت "فتحية المعمري" عن تجاوز خروقات الحوثي في محافظة الحديدة أكثر من 4000 آلاف خرق حسب إحصائية فريق الرصد الحكومية سقط على أثرها العديد من المواطنين.

قضية تعز شرط أساسي لنجاح الهدنة

تشترط الحكومة اليمنية حل قضية مدينة تعز المحاصرة من قِبل مليشيا الحوثي قبل نقاش أي ملفات أخرى، وهو الملف الذي تحرص المليشيات على استخدامه ورقة مساومة سياسية.وشدد وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، - خلال لقاء سابق له بالمبعوث الأمريكي إلى اليمن تيم ليندركينغ-على أن قضية تعز من أكبر القضايا الإنسانية التي يجب التعامل معها قبل الانتقال إلى أي بنود أخرى. وأكد بن مبارك على أهمية تنفيذ بنود الهدنة كافة، وضرورة فتح الطرقات في مدينة تعز وبقية المحافظات.

وفي المقابل أعرب المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، عن أسفه لعدم إحراز تقدم في مسألة إعادة فتح الطرق لاسيما تلك المؤدية إلى مدينة تعز المحاصرة في جنوب غرب البلاد.وعلق غروندبرغ خلال جلسة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في منتصف شهر أغسطس، على أن الهدنة السارية منذ الثاني من أبريل والتي مددت في الثاني من

أغسطس سمحت باستمرار أطول فترة توقف للقتال منذ بداية الحرب، مشيرا إلى أن هذه الهدنة ما زالت قائمة على الصعيد العسكري إلى حد كبير.

وأضاف أن تمديد الهدنة يسمح بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة أكثر شمولا بحلول الثاني من أكتوبر، مؤكدا "تكثيف" جهوده مع طرفَي النزاع في هذا الاتجاه.وشدد على أن فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى هو دائما في طليعة جهوده، مشيرا إلى الأهمية الكبرى لتلك الخطوة بالنسبة إلى سكان تعز والسكان عموما والاقتصاد.

قلق أممي حول الحشد العسكري الحوثي في الحديدة

أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء الحشد العسكري "الكبير" للحوثيين في مدينة الحديدة غرب اليمن، محور اتفاق السويد الذي توصلت إليه الحكومة وأنصار الله أواخر 2018.وقالت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة "أونمها" عبر حسابها على "تويتر"، إن "البعثة لاحظت بقلق بالغ التواجد العسكري الكبير في مدينة الحُديدة خلال الأيام الماضية."وأضافت بأنه يجب أن تبقى الحُديدة خالية من المظاهر العسكرية، كما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم.وحثت البعثة الأممية جماعة "أنصار الله" على "احترام بنود اتفاق الحُديدة والامتناع عن الأعمال التي قد تسهم في التصعيد، وذلك لصالح جميع اليمنيين.

جنوب السودان: إطالة أَمَد تحقيق السلام المتكامل

الملف السياسي

في مطلع الشهر، صدر قرارٌ عن حكومة الوحدة في جنوب السودان، يفيد بتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامَيْن، والتي كان من المُقرَّر، أن تنتهي في عام 2023 ، وينسب القرار والتأجيلات السابقة، إلى عدم إحراز تقدُّمٍ في العديد من بنود اتفاقية السلام، التي أنهت حربًا أهلية، استمرَّت خمس سنوات، ويأتي قرار الحكومة في وضع «خارطة الطريق من أجل السلام»، تحت العديد من الانتقادات الدولية، خاصةً من ممثلي مجموعة «الترويكا»، المُكوَّنة من «الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والنرويج»، وهي الدول التي دعمت استقلال البلاد، في عام 2011، وفي رسالةٍ إلى الرئيس «سلفا كير»، أعربت المجموعة عن قلقها؛ لعدم استشارة جميع الأطراف المعنية، مؤكدةً أن المشاورات يجب أن تتم مع «المجتمع المدني، والجماعات الدينية، والجهات الفاعلة الاقتصادية، والجماعات النسائية، وممثلي الشباب، والشخصيات البارزة، والشركاء الدوليين»، قبل أيّ تعديلٍ على اتفاقية السلام، مضيفةً، أن دعمها لخارطة الطريق الجديدة، متوقفٌ على تحقيق عملية تشاوُرٍ شاملة، توضح كيف يختلف التمديد الجديد عما سبق، ويتضمن خطواتٍ لإحراز تقدُّمٍ واضحٍ في بناء المؤسسات والآليات اللازمة؛ لإجراء الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك، رحَّبت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بخطوة تمديد الفترة الانتقالية، ودعت البعثة السلطات، إلى بذْل مجهودٍ إضافيّ؛ لضم أصحاب المصلحة، كما حثَّت البعثة على ضرورة عمل جميع الأطراف والموقعين على اتفاق السلام، بطريقةٍ سريعةٍ نحو التنفيذ الكامل للمعايير

الرئيسية المتبقية؛ لضمان خلْق جوٍّ ملائمٍ؛ لإجراء انتخابات «حُرَّة ونزيهةٍ، وذات مصداقية»، في نهاية الفترة التي تم تمديدها.

وبالفعل، حتى الآن لا تزال بعض مشاريع القوانين المهمة معلقة، بما في ذلك «قانون الأحزاب السياسية، وتعديل الأمن الذي سيقرره البرلمان»، وهي مصادر خلاف بين أطراف الاتفاق، وتشمل القضايا المعلقة الأُخرى، الحاجة إلى خلْق مناخٍ ملائمٍ؛ لعودة النازحين إلى ديارهم، وتيسير عودتهم من البلدان المجاورة، وكذلك الحاجة إلى إجراء تعداد للأسر والسكان، قبل إجراء الانتخابات، ووفقًا لوكالات الإغاثة، يواجه سكان جنوب السودان وضعًا إنسانيًّا مُزْرِيًا؛ حيث يواجه قُرَابة «60٪» من السكان، انعدام الأمن الغذائي، وفي تقرير صَدَرَ عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان، شدَّدت على أن الحكومة يجب أن تعالج انعدام الأمن المُزْمِن، الذي يتميز بنزاعات محلية، وبين الطوائف في أجزاء من البلاد، وانتهاكات الحقوق، والوضع الإنساني المتدهور، خلال الفترة الانتقالية الممتدة في البلاد، وكذا على حدِّ قول التقرير «لا ينبغي استخدام تمديد اتفاقية السلام؛ لزيادة المعاناة وخيانة آمال شعب جنوب السودان».

وفي سبيل تعزيز فُرَص التعاون والدعم في التنمية، استقبل رئيس الجمهورية «عبد الفتاح السيسي»، الفريق أول «توتكو جاتلواك مانيم»، مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، والذي سلَّم الرئيس السيسي رسالةً من رئيس جمهورية جنوب السودان «سلفا كير»، متضمنةً استعراضًا لأبرز تطورات الأوضاع السياسية، والموقف الحالي، بشأن مسيرة عملية السلام، بالإضافة إلى طرْح سُبُل تعزيز العلاقات الثنائية، ومن جانبه، أكَّد الرئيس «السيسي»، حرْص مصر على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، في جمهورية جنوب السودان الشقيقة، وعزْم الدولة المصرية، على تعزيز التعاون الثنائي؛ من أجل نقْل الخبرة المصرية، في رسْم إستراتيجية تنموية متكاملة لجنوب السودان، خاصةً في قطاعات «التخطيط العمراني، والبنية الأساسية، والطرق والمحاور، والنقل»، فضلًا عن تطوير التعاون، القائم بين البلديْن، في مجالات «تدريب الكوادر البشرية، والتعليم بمختلف مراحله، والزراعة، والري، ومحطات المياه» وغيرها من القطاعات.

الملف الأمني

في أحدث أوجُه التعاوُن بين «جنوب السودان، وإثيوبيا»، تمَّ التوقيع على مذكرة تفاهُم؛ لتنظيم التعاون الأمني بين الدولتيْن، وبالأخص في اتّخاذ إجراءات ضد «الجماعات الإرهابية، والقوات المتمردة، والجماعات المسلحة»، التي تُزَعْزِع «السلام، والأمن» في المناطق الحدودية، وقَّع الاتفاقية، المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في إثيوبيا، «تمسغن طرونه»، والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي لجنوب السودان «أكور كور كوك»، تمَّ الإشارة أيضًا خلال حفل التوقيع، إلى أن البلديْن سيعملان معًا؛ لمنع «الاتّجار غير المشروع بالأسلحة، والجرائم المنظمة في منطقة الحدود، وتجارة الأموال غير المشروعة، والمخدرات، والاحتيال الاقتصادي، والجرائم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات»، كما أن الاتفاقية الموقعة، تُلْزِم البلديْن بـ«تبادل المعلومات، وإجراء زيارات متبادلة، وتعزيز بناء القدرات التدريبية، والمعلومات حول الهجرة، ومكافحة الإرهاب وجرائم عبور الحدود».

تمَّ أيضًا إطلاق - في منتصف الشهر - خطة تعمل على تعزيز الأمن على طول المناطق الحدودية، بين «جنوب السودان، والسودان»، كجزءٍ من الجهود المبذولة؛ لتيسير الحركة الآمنة للسلع والخدمات، وكذلك القضاء على الأنشطة غير المشروعة، ويأتي القرار، عقب زيارة المستشار الأمني، لرئيس جنوب السودان، «توتكو جاتلواك مانيم» إلى الخرطوم، وتأتي الزيارة في سياق تعزيز العلاقات الثنائية بين البلديْن، والتعاون المشترك، كما نقل «مانيم» رسالة الرئيس «سلفا كير» إلى القيادة السودانية، حول التقدُّم المُحْرَز في تنفيذ اتفاق السلام، بالإضافة إلى دعوة «كير» إلى رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان؛ لحضور حفْل تخرُّج القوات المشتركة، نهاية الشهر الجاري، ومن الجدير بالذكر، أنه تمَّ اتخاذ خطوات متسارعة، في تنفيذ عملية دمْج القوات العسكرية، بما يتماشى مع قرار تمديد الفترة الانتقالية الجديد، وتمَّ تحديد 30 أغسطس2022؛ ليكون التاريخ المُحدَّد لانطلاق فعاليات تخرُّج القوات المُوحَّدة في «جوبا»، بعد تأجيل العملية عدة مرات، في السنوات الثلاث الماضية؛ بسبب ما أطلق عليه «الافتقار إلى الإرادة السياسية، والتمويل من بين أمور أخرى».

الملف الإنساني

تجدَّدت المخاوف بشأن سلامة وأمن آلاف المدنيين؛ بسبب الاشتباكات الأخيرة، بين الجماعات المسلحة المتناحرة في ولاية أعالي النيل، وفي بيان بعثة الأمم المتحدة، في جنوب السودان «أونميس»، أفادت بنزوح أكثر من 15 ألف شخص؛ بسبب القتال الذي اندلع في مدينة «تونغا» ومحيطها، في 14أغسطس، مشيرةً إلى أن الفيضانات أعاقت وصول هؤلاء الأشخاص إلى المساعدات الإنسانية، وإلى مناطق أكثر أمانًا، وحتى الآن، لجأ أكثر من 200 من النازحين، إلى موقع حماية المدنيين، التابع للأمم المتحدة، في «ملكال»، عاصمة ولاية أعالي النيل، وأشارت البعثة، إلى أنها تعمل مع المجتمعات المتضررة، وكذلك مع الحكومة والسلطات المحلية؛ لـ«تهدئة التوتُّرات، ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي»، وأنه مع استمرار الأزمة في جنوب السودان، من الواجب على المجتمع الدولي، وشركاء التنمية، من تعزيز دعمهم، بصورة يومية؛ لـ«توفير الغذاء، ودعم سبل العيش، والصحة، والتغذية، والمياه النظيفة، وخدمات الحماية لملايين النساء والأطفال والرجال».

و في سبيل معالجة انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان، تقدَّمت الحكومة اليابانية، بمساهمةٍ، تُقدَّرُ بنحو 9 ملايين دولار، إلى برنامج الغذاء العالمي، التابع للأمم المتحدة، وهي الجهة المسؤولة عن إدارة ملف الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين، وفي المناطق الأكثر تضرُّرًا بالصراعات، وأكَّدت المنظمة، بأن المنحة السخية جاءت في وقتٍ حَرِجٍ، يزداد فيه حِدَّة حالة انعدام الأمن الغذائي بشكلٍ غير مسبوق في جنوب السودان، كما أن التمويل سوف يدعم برامج الطوارئ، الخاصة بالمنظمة، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على «الأفراد، أو المجموعات» الضعيفة في المناطق المتضررة، من الأزمات واللاجئين والنازحين.

سوريا : تنامي التحركات الدولية وزيادة في الاضطرابات

غلب على المشهد الصراعي في سوريا خلال شهر أغسطس المنصرم، تنامي التفاعلات والتحركات الدولية المرتبطة بالأزمة، سواءً على مستوى التدخلات الخشنة والعسكرية في الداخل السوري من قبل بعض الأطراف المنخرطة في الأزمة، أو على مستوى التحركات الدبلوماسية الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق يمكن رصد اتجاهات هذا التفاعل الرئيسية على النحو التالي:

1- أشارت بعض التقارير في مطلع أغسطس الماضي إلى أن روسيا عززت وجودها العسكري في مطار القامشلي، ونشرت منظومات صاروخية مضادة للطيران في الشمال السوري، في خطوة اعتبرها البعض تهديداً للطيران التركي، ليظهر فيما بعد أن وظيفتها مزدوجة، تشمل إضافةً إلى ما سبق تهديداً للطيران الأمريكي.

وفي 23 أغسطس الماضي شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مع نظيره السوري فيصل المقداد، على أن بلاده لن تقبل أي عمليات عسكرية جديدة في سوريا، في إشارة واضحة إلى العملية العسكرية التركية المزمع تنفيذها في الشمال السوري، في مؤشر يُنذر باحتمالية حدوث صدام تركي روسي بسبب هذه العملية التركية، وهو سيناريو يعزز من حالة عدم الاستقرار في الداخل السوري.

هذا تبنت روسيا العديد من التحركات التي استهدفت إعادة التموضع في الداخل السوري، حيث أشارت تقارير إلى أن الأقمار الصناعية رصدت قيام روسيا بسحب منظومة "إس-300" للدفاع الجوي من سوريا، لتنقلها صوب البحر الأسود، بهدف دعم العملية العسكرية في أوكرانيا، وهي المنظومة التي وصلت إلى سوريا في العام 2018 لدعم نظام الدفاع الجوي السوري وحماية المصالح الروسية في سوريا، وبحسب الأقمار الصناعية فإن المنطقة التي كانت تتواجد فيها منظومة "إس-300" بالقرب من مدينة مصياف السورية "باتت فارغة الآن"، الأمر الذي اعتبرته بعض التقديرات يمثل تهديداً لما سيترتب على مثل هذه الخطوات من فراغ أمني قد تستغله بعض الأطراف أو الجماعات الإرهابية من أجل شن هجمات في سوريا.

2- بالنسبة لأنقرة فقد كان التفاعل الأهم على الساحة السورية يتمثل في دعوة وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو إلى "مصالحة" بين دمشق والمعارضة السورية، لتحقيق "سلام دائم"، وهي الدعوة التي تكررت في مناسبتين على مدار الشهر الماضي، وهي الدعوة التي أدت إلى اندلاع تظاهرات في عشرات المناطق السورية كأعزاز والباب وعفرين وجرابلس التي تسيطر عليها القوات التركية وفصائل سورية موالية لها، تحت شعار "لن نصالح"، في إشارة واضحة إلى رفض هذه الدعوة.

وفي إطار التحركات العسكرية التركية في الداخل السوري، أشار إعلام النظام السوري في 17 أغسطس الماضي، إلى أن القوات التركية أطلقت تحذيرات للأهالي في المناطق التركية الحدودية المحاذية لجرابلس بريف حلب تمهيداً لقيامها بهجوم جديد، وذكر الإعلام السوري أن هناك تحليقاً مكثفاً لطيران الاستطلاع وحشداً كبيراً للقوات التركية على معظم المناطق الحدودية التركية المحاذية لريف كل من حلب والحسكة والرقة، تزامناً مع التحذيرات، وأسفر قصف جوي تركي لمركز تابع لقوات النظام السوري عن مقتل وإصابة العشرات في قرية جارقلي غرب مدينة عين العرب كوباني الحدودية

شمالي سوريا،ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن الاستهداف جاء في ظل اشتباكات عنيفة بين قوات سوريا الديمقراطية الكردية وبين الجيش التركي، وهي مؤشرات عكست استمرار التحركات العسكرية التركية المزعزعة للاستقرار في سوريا، وهي التحركات المعرضة للزيادة في الفترات المقبلة، في ضوء الإصرار التركي على شن العملية العسكرية في الشمال السوري.

3- تبنت إسرائيل هي الأخرى العديد من التحركات التي دفعت باتجاه زعزعت الاستقرار في سوريا، ففي 12 أغسطس الماضي أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن القوات الإسرائيلية استهدفت بقذائف دبابة عسكرية، منطقة الحميدية بريف القنيطرة عند الحدود مع الجولان السوري المحتل، جدير بالذكر أن المنطقة المُستهدفة من قبل إسرائيل تمثل مسرحاً لنشاط مجموعات محلية موالية لحزب الله اللبناني المدعوم من طهران، كما استهدفت إسرائيل في 31 أغسطس مواقع عسكرية لحزب الله اللبناني في سوريا ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين.

وفي نهاية أغسطس استهدف سلاح الجو الإسرائيلي مطار حلب، وأشارت الخارجية السورية في بيان لها إلى أن هذا القصف أخرج المطار من الخدمة، حيث تعطلت محطة المساعدات الملاحية من الخدمة، وتم تدمير جهاز قياس المسافات للطائرات.

4- حذر التحالف الدولي لمكافحة داعش في 20 أغسطس من تصاعد الأعمال العدائية العسكرية في شمال سوريا، قائلاً إنها تخلق "حالة من الفوضى في منطقة هشة"، ودعا التحالف في بيان إلى وقف فوري للتصعيد من جميع الأطراف في شمال سوريا، "وإنهاء الأنشطة التي تعرض المكاسب التي حققها التحالف ضد تنظيم داعش في ميدان المعركة للخطر"، ويبدو أن هذه التحذيرات الدولية جاءت إثر تصاعد المواجهات بين الجيش التركي والقوات الموالية له، والقوات الكردية المناوئة لأنقرة، وهي المواجهات التي تخلق حالة من عدم الاستقرار نتيج ما يعني أن هذه المواجهات تمثل تحدياً للاستقرار في الداخل السوري على كافة المستويات.

5- وبدورها لم تتوقف الولايات المتحدة عن شن هجمات في سوريا، في استهداف لجماعات موالية لإيران، وكان من أبرز هذه الهجمات ما تم الإعلان عنه في 24 أغسطس الماضي، من أن الجيش الأمريكي شن غارات جوية استهدفت مجموعات مدعومة من إيران في دير الزور.

وبررت قيادة الجيش الأمريكي هذه الغارات بالقول بأنها تأتي للدفاع عن القوات الأمريكية وحمايتها من تهديدات الجماعات الموالية لإيران.

لكن وفي مقابل تصاعد هذه التحركات المزعزعة للاستقرار من الأطراف الرئيسية المنخرطة في الأزمة، أكد اجتماع دولي مشترك حول سوريا لممثلي جامعة الدول العربية ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والعراق والأردن والنرويج وقطر والسعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، على ضرورة الدفع باتجاه حل سياسي شامل يحمي سلامة أراضي سوريا ووحدتها وسيادتها، بما يشمل عودة اللاجئين، ووقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات "حرة ونزيهة".

الغُمُوض يشُوب مستقبل لبنان: لبنان ما بين الانفراج والتأزُّم

الذكرى الثانية على انفجار مرفأ بيروت

أحيا لبنان يوم الخميس، الموافق الرابع من آب/أغسطس، الذكرى الثانية لانفجار مرفأ «بيروت» المُروع، تزامنًا مع انهيار أجزاء إضافية من الصوامع المتصدعة، في مشهدٍ أعاد لحظة حدوث الفاجعة إلى أذهان اللبنانيين؛ حيث أوْدَى الانفجار بحياة 215 فردًا، وأوقع الآلاف من الجرحى، كما رافق أضرارًا جسيمةً بأجزاء من العاصمة اللبنانية «بيروت»، وعلى الرغم ممَّا ألحقته الطبقة الحاكمة من دمارٍ، لم تُسْفر التحقيقات عن محاسبة أيّ مسؤولٍ كبيرٍ، وفي هذا الإطار، تزداد وتيرة الغضب الشعبية يومًا بعد يوم، تجاه الطبقة الحاكمة، والقضاء اللبناني، الذي تمَّ نعْتُه من قِبَلِ العديد من اللبنانيين، بالقضاء المتقاعس الغير مستقل؛ نظرًا لتجميد التحقيقات لعدة أشهر؛ بسبب التدخلات السياسية في عمل القضاء.

والجدير بالذكر، أن هناك شقًّا واسعًا من اللبنانيين، يرى أن السبب الخفي وراء تعثُّر سيْر عملية التحقيقات، اللحظة الحالية، هو الإفلات من العقاب، الذي تحظى به الطبقة الحاكمة، التي لطالما تملَّصت عن المساءلة القضائية، بشأن الفساد والعبث المؤسسي، بما في ذلك السياسات التي أفضت إلى الانهيار المالي، وتورُّط البلاد؛ بحجة التمتع بالحصانة القضائية، فضلًا عن الافتقار إلى سلطةٍ لمقاضاتهم.

وفي هذا السياق، قام البطريق الماروني «بشارة الراعي» بانتقادٍ لازعٍ؛ لتعامُل الحكومة مع التحقيق، وناشد شتَّى السياسيين القضاء، بضرورة إصدار حكمه العادل، بخلاف الشارع اللبناني، الذي فقد الثقة بالقضاء، كما أفاد بعدم جدوى السياسيين، بشأن هذا الملف، وأن تلك الجهود تتمحوْر حول الكلام فقط لا الأفعال.

الفراغ الحكومي بلبنان

غطَّى الضباب المناخ السياسي اللبناني؛ بسبب الفراغ الحكومي؛ فمنذ أن تولَّى «نجيب ميقاتي» تشكيل الحكومة، في يونيو الماضي، والحكومة لم تُشكل؛ نظرًا للعديد من الانقسامات والخلافات بين كُلٍّ من الرئيس «عون، ونجيب ميقاتي»، والتصدُّعات داخل مجلس النواب؛ فتشكيل الحكومة بلبنان موضع استقطاب كبير، وقد أكَّد الرئيس، ميشيل عون، يوم السبت، الموافق 14 أغسطس، على أن الطريق سالك ومُمهَّد؛ لبزوغ الحكومة الجديدة إلى النور؛ آملًا أن تكون تلك الحكومة قادرة على مواجهة الأزمات المتراكمة بلبنان، بشكل يُرْضي اللبنانيين، مؤكدًا على استماتته لإتمام سيْر تشكيل الحكومة الجديدة، ووعوده بمواجهة كافة العراقيل.

وعليه؛ فقد التقى الرئيس، ميشيل عون، يوم الأربعاء، الموافق17 أغسطس، برئيس الحكومة المُكلَّف، نجيب ميقاتي، بقصر الرئاسة «بعبدا»، وخلال ذلك اللقاء، تم البتُّ في الأوضاع العامة السائدة في البلاد، وملف تأليف الحكومة، وعقب اللقاء، صرَّح «ميقاتي»، أن وجهات النظر بينه وبين الرئيس، ميشيل عون، كانت متقاربة، مبينًا، حدوث المباحثات حول التشكيلة الحكومية التي قدَّمها «ميقاتي» إلى «عون»، في 29 يونيو الماضي.

وقد تجدَّد اللقاء مرةً أُخرى، يوم الأربعاء، الموافق 24 أغسطس، ولكن اتَّسم بالفشل في حلحلة الملف الحكومي اللبناني؛ بسبب تشبُّث كُلٍّ من الآخر بشدةٍ على شروطه.

ملف السباق الانتخابي

على وتيرة أزمة اقتصادية، وفراغ حكومي، يستعد لبنان بشكلٍ كبيرٍ للاستحقاق الرئاسي، ومعرفة من هو الرئيس المنتظر، بعد انتهاء ولاية «عون»، في31 أكتوبر؛ حيث يتحدد مصير البلاد على عاتقه، ومدى نجاحه، وهذا ما أكَّدته السفيرة الفرنسية في «بيروت»، آن غريو.

وفي هذا الصدد نفسه، فقد أعلن رئيس حزب «القوات اللبنانية»، سمير جعجع، الموافق 17 أغسطس، أن حزبه يريد رئيسًا جمهوريًّا يتحدى سياسيات كُلٍّ من «التيار الوطني الحر، وحزب الله»، وذلك لإنقاذ البلاد، وتأكيده على «الإصلاح، والمصداقية، والسيادة».

وفي السياق ذاته، تعهَّد «عون» أثناء كلمته في عيد الجيش اللبناني، الموافق 1 أغسطس، بتوفير كافة الإمكانيات؛ لتفعيل الاستحقاق الانتخابي، وإجرائه في موعده المحدد، ومن ناحيةٍ أُخرى، فالواقع اللبناني يشير إلى غير ذلك، فحتى الآن لم يتم الإعلان عن المرشحين للسباق الانتخابي، ولم يتم تحديد موعدٍ معينٍ له، فضلًا عن الاستقطاب البالغ في لبنان، بشأن ذلك الملف، وكل ما يتعلق به من تعقيدات.

ملف ترسيم الحدود

صرَّح المبعوث الأمريكي، أموس هوكشتين، إلى لبنان، يوم الإثنين، الموافق ١ أغسطس، عن تفاؤله، بشأن المحادثات التي ستحدث بخصوص ملف ترسيم الحدود البحرية بين «لبنان، وإسرائيل»، مُعْرِبًا عن مدى أهمية المحادثات التي أجرها في اليوم نفسه مع «الرئيس اللبناني، ميشيل عون، ورئيس مجلس الوزراء، نجيب ميقاتي، ورئيس مجلس النواب، نبيه بري»، في قصر «بعبدا»، بشأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وإبَّان ذلك الاجتماع، شدَّد الجانب اللبناني على موقفه إزاء الحدود البحرية، وعلى عدم المساس بالثروات اللبنانية.

وأحدث التطورات في ذلك الملف، تكْمُن في وجود تقدُّم كبيرٍ بشأن المفاوضات «اللبنانية – الإسرائيلية»، وأن الاتفاق بات في وضعٍ، يحتمل الانفراج، كما أن هناك ترحيبًا من جانب الطرفيْن، تجاه ذلك الاتفاق، الذي لم يُعْقَد بَعْدُ، فضلًا عن تأكيد «البيت الأبيض»، أن حلَّ النزاع بين «إسرائيل، ولبنان» من أولويات الرئيس، جو بايدن، وهناك ترحيبٌ من جانب الطرفيْن، تجاه ذلك الاتفاق، الذي لم يُعْقَد بَعْدُ.

وفي هذا الصدد، تعهدت شركة «إنرجين»،المسؤولة عن التنقيب في حقل «كاريش»، عن مسؤوليتها بالتنقيب في حقل «قانا»، موضحةً أنها ستدفع لـ«تل أبيب» تعويضًا ماليًّا من أرباحها، بخصوص ادعاء «تل أبيب» بملكية جُزْءٍ من حقل «قانا»، ونوَّهت أن عملية استخراج الغاز من «كاريش»، سيكون بشكلٍ محتملٍ، في مطلع شهر أكتوبر .

وتوازيًا مع ذلك، استمر «حزب الله» في تهديداته لإسرائيل، مصرحًا، أنها قد تصل إلى حد الحرب حالة استخراج إسرائيل الغاز بشكلٍ منفردٍ، دون اللجوء إلى سابق اتفاقٍ مُبْرَم بين الطرفيْن، كما ألمح بعدم توقيع جماعته في إيران على الاتفاق النووي، كوسيلة ضغط على الجانب الإسرائيلي، فيما يتعلق بمُسْتَحَقات لبنان البحرية.

تزامنًا مع تلك التهديدات، أصدرت صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية، أن التصريحات التي أدْلى بها «نصر الله»، زعيم «حزب الله»، ترسم المرحلة المقبلة للصراع، كما أن ربْط الاتفاق النووي بقضية ترسيم الحدود، له بُعْدٌ يشير إلى عدم رغبة «حزب الله» في التسوية، واستعدادها لشنّ هجمات على حقل «كاريش»، ناهيك عن المستوى المُتقدِّم، المتوقع في ملف المفاوضات.

ليبيا: غليان أمني يحوم في البلاد

في الوقت الذي كانت فيه عيون سكان العاصمة الليبية معلقة على بواباتها الجنوبية والشرقية، ترقباً لاقتحام محتمل لها من قبل القوات الموالية لرئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، حاصرهم الرصاص والقذائف من داخلها، عقب اندلاع اشتباكات عنيفة جديدة بين أكبر كتيبتين مسلحتين وأكثرهما عدة وعتاداً.

شرارة الاشتباكات

بدأت الاشتباكات في وقت متأخر من ليلة الجمعة الـ26 من أغسطس، بين قوة من الأمن العام بقيادة عماد الطرابلسي، الموالي لقائد قوات دعم الاستقرار عبدالغني الككلي الشهير بـ"غنيوة"، المتحالف أخيراً مع رئيس حكومة الوحدة عبدالحميد الدبيبة، و"اللواء 777 قتال" بقيادة هيثم التاجوري، أشهر قادة كتيبة "ثوار طرابلس"، ونشر بعدها الأخير مقطع فيديو توعد فيه من يهاجم مقراته بجاهزيته للتصدي لهم.

قال شهود عيان إن قوة عسكرية كبيرة مكونة من 100 سيارة مسلحة خرجت من مصراتة باتجاه طرابلس يرجح أنها موالية لرئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، إذ أظهرت مقاطع فيديو نشرها نشطاء مسلحاً في القوة يهدد رئيس حكومة الوحدة عبدالحميد الدبيبة.

وأفادت مصادر محلية وصحافية في طرابلس بأن المعارك استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وأدت إلى سقوط قذائف على عدد من الأحياء أدت إلى اشتعال النيران بمحال تجارية وسيارات ومنازل لمواطنين ومقار حكومية.

وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر جانباً من الاشتباكات وما صاحبها من فزع ورعب شديدين للمواطنين داخل منازلهم مع انتشار الآليات المسلحة وسط المناطق السكنية.

كما أظهر أحد هذه المقاطع أسر هيثم التاجوري لعدد من مقاتلي الككلي، عقب سيطرة قوة تابعة له على مقر تابع للأخير بشارع الجمهورية، واستيلائه على عدد من السيارات والآليات الموجودة بالمقر.

حصيلة الضحايا

أعلنت وزارة الصحة سقوط 32 قتيلاً نتيجة الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس، من بينهم 17 مدنيا، ذلك بجانب أن هناك 195 شخصا قد أصيبوا خلال تلك الاشتباكات.

وأشارت الوزارة إلى تأثر ستة مستشفيات في طرابلس جراء هذه المعارك التي تثير مخاوف من اندلاع حرب جديدة في ليبيا التي تعيش بالفعل حالاً من الفوضى في ظل وجود حكومتين متنافستين.

خسائر حكومية

الاشتباكات العنيفة في شوارع طرابلس لم تسفر عن خسائر مدنية فقط، بل أظهرت مقاطع مصورة تعرض مبان حكومية لأضرار كبيرة جراء سقوط قذائف عليها، منها مقر السجل العقاري الذي اشتعلت به النيران، ومبنى الجوازات ومسجد ومصحة.

وحمل المجلس البلدي لطرابلس وسكان المدينة مجلسي النواب والدولة والمجلس الرئاسي وحكومتي عبدالحميد الدبيبة وفتحي باشاغا المسؤولية عن تردي الأوضاع في العاصمة.

اتهامات متبادلة

الدبيبة يتهم باشاغا اتهمت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة عبدالحميد الدبيبة، ضمنياً خصمه فتحي باشاغا بالتسبب في إشعال الاشتباكات التي شهدتها طرابلس، حيث قالت في بيان، إن "الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس جاءت بعد مفاوضات لتجنيب العاصمة نزيف الدماء، بمبادرة ذاتية تلزم جميع الأطراف الذهاب للانتخابات في نهاية العام كحل للأزمة السياسية".

وأشارت الحكومة إلى أن الطرف الممثل لفتحي باشاغا تهرب في آخر لحظة، بعد أن كانت هناك مؤشرات إيجابية نحو الحل السلمي بدلاً من العنف والفوضى، وهذا التفاوض الذي أبدت فيه الحكومة مرونة عالية مدت أيديها فيه للسلم، كان بمشاركة أطراف عسكرية وسياسية ممثلة للطرف الآخر أبدت بعض عناصرها استجابة لدعوة السلام.

وأضافت أنه كان من المفترض أن يتم عقد الجلسة الثالثة، الجمعة، في مدينة مصراتة لمناقشة تفاصيل الاتفاق، لكنها ألغيت وبشكل مفاجئ في آخر لحظة، بالتزامن مع التصعيدات العسكرية التي شهدتها طرابلس ومحيطها".

باشاغا يرد التهم

لم يتأخر رئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، في الرد على اتهامات الدبيبة، عبر مكتبه الإعلامي، حيث أكد إنه طيلة الأشهر الستة الماضية بعد منح الثقة لحكومته، رحب بكل المبادرات المحلية والدولية لحل أزمة انتقال السلطة سلمياً من دون أي استجابة من حكومة الوحدة الوطنية.

وأشار إلى أنه يثمن كل الجهود المبذولة من جميع الأطراف المحلية والدولية لحل الأزمة، التي اتضح لها جلياً في كل محاولاتها تعنت وتشبث هذه الحكومة ورئيسها بالسلطة، وأصبح واضحاً لكل الليبيين أن هذه الحكومة "مغتصبة" للشرعية وترفض كل المبادرات.

ردود الأفعال

قلق أممي

أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن قلقها العميق إزاء الاشتباكات المسلحة التي شهدتها طرابلس مؤخرا، بما في ذلك القصف العشوائي بالأسلحة المتوسطة والثقيلة في الأحياء المأهولة بالسكان المدنيين في طرابلس، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالمرافق المدنية بما في ذلك المستشفيات.

دعوات عربية للتهدئة

دانت دول عربية أحداث العنف التي شهدتها طرابلس، وأدت إلى مقتل وإصابة العشرات، داعية إلى وقفها على الفور.

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في تغريدة على "تويتر": "أستشعر قلقا كبيرا إزاء الأوضاع في طرابلس، وأطالب الجميع بتحمل مسؤولياتهم."

ودعت مصر جميع الأطراف والقوى الوطنية والمكونات الاجتماعية الليبية إلى "وقف التصعيد وتغليب لغة الحوار وتجنب العنف وضبط النفس حقنا للدماء، مؤكدة على ضرورة حماية المدنيين وتحقيق التهدئة بما يحفظ للشعب الليبي الشقيق أمنه واستقراره ومقدراته ويعلي المصلحة العليا للبلاد."

كما دانت الإمارات أعمال العنف المسلحة في ليبيا ودعت الأطراف كافة إلى وقف العمليات العسكرية بشكل فوري، والحفاظ على سلامة المدنيين والمقرات الحكومية والممتلكات، وأن يمارس الجميع أقصى درجات ضبط النفس للخروج من الأزمة الراهنة.

وفي السياق ذاته، عبرت تونس عن "عميق القلق وبالغ الانشغال للتطورات الخطيرة في ليبيا"، ودعت إلى ضبط النفس والتهدئة والوقف الفوري للعمليات المسلحة "حقنا لدماء الأشقاء الليبيين."

كما أعلنت الجزائر أنها "تتابع بقلق بالغ" تطورات الأوضاع في طرابلس، إثر تجدد المواجهات المسلحة منذ مساء الجمعة، داعية جميع الأطراف الليبية إلى السعي الفوري من أجل إيقاف العنف والاحتكام إلى لغة الحوار.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية أن الجزائر "تشدد على أهمية الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي يعتبر مكسبا مهما في سبيل استعادة الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق."

كما أكدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي "متابعتها ببالغ الانشغال للتطورات الأمنية في طرابلس"، حسب بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس).

وحثت الأمانة الأطراف الليبية كافة على وقف العنف، وحماية المدنيين وتجنب التصعيد، داعية إلى التهدئة واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها ليبيا لتجنيب شعبها ويلات العنف والمزيد من المخاطر.

الوضع الحالي: هدوء نسبي

تزامنا مع الدعوات الدولية والعربية لتجنب العنف وإطلاق حوار حقيقي بين الأطراف يَنزع فتيل الأزمة العاصفة بالبلاد، تشهد طرابلس منذ صباح الأحد 28 أغسطس حالة من الهدوء النسبي وضبط الأنفس.

كما دعا المجلس الرئاسي الليبي، مساء الإثنين 29 أغسطس، جميع الأطراف السياسية إلى تحمل مسؤولياتهم من أجل استقرار ليبيا، وتجنيب البلاد أتون أي حرب محتملة.

وأكد المجلس الرئاسي الليبي السير بخطوات ثابتة نحو الاستقرار والمصالحة الوطنية، مشددا على عدم التفريط فيما تحقق من مكتسبات على صعيد إنهاء الانقسام السياسي وتوحيد مؤسسات البلاد.

ينما أكد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة إن الهجوم على طرابلس انتهى، معلنا عن قرارات اتخذتها حكومته أبرزها ملاحقة المتورطين في أحداث العاصمة

مالي: مناورات سياسية متغيرة وفرص تعافٍ اقتصادي

استمرار الأزمة الأمنية

في عرضٍ لحالة الانفلات الأمني المستمرة في مالي، شهد مطلع شهر أغسطس، عمليةً إرهابيةً، نُسبت إلى «تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى»، أسفرت عن مقتل 42 جنديًّا، وإصابة 22 آخرين، بالقُرْب من بلدة «تيسيت»، الواقعة في منطقة المثلث الحدودي بين «مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر»، بحسب بيان الحكومة في «باماكو»، وأضاف البيان، «ردَّت وحدات الجيش المالي في "تيسيت" بقوةٍ على هجومٍ مُعقَّدٍ ومُنسَّقٍ»، وتمَّ تحييد 37 إرهابيًّا، بعد استخدامهم لـ«مزيجٍ من الطائرات المُسيَّرة، والسيارات المُفخَّخة، والمتفجرات» في العملية الإرهابية.

وفي عمليةٍ منفصلةٍ، أعلنت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، التابعة لـ«تنظيم القاعدة»، عن مسؤوليتها في مقتل 4 عناصر من مقاتلي «فاغنر» الروسية، في كمينٍ، بالقُرْب من «بانديا جارا»، الواقعة في وسط مالي، وهو ما أكَّدته بعض المصادر المحلية، وتمَّ توثيقه من قِبَلِ المنظمة الأمريكية « SITE »، والتي تتخصص في مراقبة تحرُّكات الجماعات المتطرفة.

مقايضة الأمن مقابل الذهب

تداولت تقارير في الآونة الأخيرة، تُفيد بتصادٍم مُحْتَدِمٍ بين الجماعات الإرهابية، ومجموعة «فاغنر»، في سباق فرْض السيطرة على «الثروات الطبيعية، والمعادن» في مالي، وبهذا الصدد، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن مسؤولي أمن، أن غالبًا ما رافق قوات «فاغنر» جيولوجيون؛ للتنقيب عن «الذهب، والمعادن الإستراتيجية»، ولعل في سعيها لامتلاك حصة من تلك الموارد، مارست «فاغنر» برفقة الجيش المالي «انتهاكات جسيمة»، تم رصدها مؤخرًا، في تقارير الأمم المتحدة؛ مُتسبِّبَةً في تهجير للسكان في المناطق الغنية بالمعادن، وربما يعكس ذلك أولويات «فاغنر» في مالي؛ ما يجعلها غَيْرَ مَعْنِيَّةٍ بمكافحة الإرهاب، وإنما قد يكْمُن هدفها الحقيقي، بحماية الحكومة الانتقالية، في مقابل الاستحواذ على قدْرٍ من الثروات الطبيعية للدولة.

وبصـورةٍ مماثلةٍ، من خلال العنف المتصـاعد، والتهجير المسـتمر للسـكان، تسـيطر الجماعات الإرهابية على مناطق حدودية واسـعة، يسْـهُل بها التنقيب وتهريب المعادن عبْرها، ولعل امتثال أهداف المجموعتيْن في الاسـتحواذ على المعادن، بالإضافة إلى الهجوم الأخير على قوات «فاغنر»، بأن يبدأ صراعٌ مفتوحٌ بين الجانبيْن.

تجْدُر الإشـارة، بأنه في محاولةٍ لتعزيز التواجُد الأمني، اسـتأنفت بعثة حفظ السـلام الأممية «مينوسـما» مهامها في مالي، بعد أن وافقت على الإجراءات الأمنية الجديدة، حول كيفية تنسـيق نشْـر القوات؛ لتأتي تلك الخطوة بعد توقُّفٍ دام شـهرًا، وفي التوقيت نفسـه، عاودت ألمانيا عملياتها في البعثة الأممية، بعد تعليقٍ مؤقتٍ، كان سـببه خلافًا مع السـلطات المحلية في تصاريح الطيران.

في الملف السياسي

اتَّسـمت الفترة الأخيرة، بمناورات سـياسـية متغيرة، في خطوات تصـعيدية جديدة، بين «مالي، و فرنسـا، وسـاحل العاج»، تزامنًا مع خطوات تقارُب جديدة، تجمع بين «مالي، وروسيا، وإيران».

فمن ناحيةٍ، فوْر اكتمال عملية انسحاب قوات «برخان» الفرنسـية من مالي، وجَّهت «باماكو» وابلًا من الاتهامات للجانب الفرنسـي، في رسـالةٍ قدَّمتها وزارة الخارجية المالية إلى مجلس الأمن، تفيد بأن لديها «أدلة موثوقة»، تثبت تورُّط فرنسـا في دعم «جماعات إرهابية»، مشـيرةً إلى انتهاك فرنسـا لمجالها الجوي بشـكلٍ متكررٍ، من خلال «طائرات مُسـيَّرة، ومروحيات عسـكرية، وطائرات مقاتلة»، وجاء في الرسـالة أيضًـا، ما يفيد بأن هذه الانتهاكات للمجال الجوي المالي؛ كانت بهدف جمْع معلومات اسـتخبارية للجماعات الإرهابية، العاملة في منطقة السـاحل، بالإضـافة إلى تسـليحها، في محاولةٍ لزعزعة استقرار الدولة.

وعلى الصـعيد الإقليمي، تسـتمر حالة الاحتقان بين «مالي، وسـاحل العاج»؛ جرَّاء اسـتمرارية حجز 49 جنديّاً من سـاحل العاج، منذ الشـهر الماضـي؛ بـتهمة «محاولة الإضـرار بأمن الدولة»، وهو الأمر الذي نفته «أبيدجان»، مؤكدةً على دوْر الجنود في تعزيز قوات بعثة حفظ السلام الأممية في مالي «مينوسـما»، ولم تُجْدِ المفاوضات نفعًا في إطلاق سـراح الجنود بالنتيجة المرجوّة، رغم الوسـاطة التي بادر بها رئيس توجو «فور انياسـينجبي»، ووسـاطة الاتحاد الأفريقي، من خلال رئيس السـنغال «ماكي سـال»، وينسـب المحللون تعنُّت الحكومة الانتقالية في حلِّ هذه الأزمة الدبلوماسـية، إلى افتراضـية تشـجيع «أبيدجان» دول الجوار، على فرض العقوبات الاقتصـادية، التي تم رفعها في الشـهر الماضـي، وعلى الرغم من بيان وزارة المالية في «باماكو»، الذي أفاد بتسـديد «جميع الديون المسـتحقة»؛ الناجمة عن العقوبات، إلَّا أن الملف السـياسـي يبقى مُتأزِّمًا في الوقت الراهن، في حين تتخذ مالي خطوات متسـارعة؛ للتعزيز من فُرص التعافي الاقتصادي.

حراك دبلوماسي هدفه الاقتصاد؟

في إطار التقارُب المسـتمر للعلاقات الثنائية، بين «مالي، وروسـيا»، جرى في مطلع الشـهر، محادثة هاتفية بين الرئيس الروسـي «فلاديمير بوتين»، ونظيره العقيد «أسـيمي غويتا»، الرئيس الانتقالي للبلاد، تمَّ فيها مناقشـة مُقْتَرَحَات تطوير التعاون الثنائي، خاصـةً في المجالات «الاقتصـادية، والتجارية»، وصـدر عن «الكرملين»، بيانٌ يؤكد مناقشـة مسـألة إمدادات «الغذاء، والأسـمدة، والوقود» الروسـية المحتملة لمالي، بالاضافة إلى مباشـرة الوزارات الروسـية والمالية «بتفعيل تعاونهما العملي»، وجاءت المكالمة الهاتفية، بعد أن تلقَّى الجيش المالي في اليوم ذاته دفعةً جديدةً من «طائرات مقاتلة،

وطائرات هليكوبتر روسية»، إلى جانب معدات عسكرية، وترأس «غويتا» الحفل الرسمي في «باماكو»، بحضور أعضاء الحكومة الانتقالية، وممثلين دبلوماسيين روسيين؛ حيث أشاد بالدعم الروسي للمرحلة الانتقالية في مالي، والتعاون المستمر بين البلديْن.

وبالفعل، تتصدر روسيا المشهد في مالي؛ كونها الداعم الأكبر للحكومة الانتقالية، كما توفر لها الحماية، من خلال عناصر «فاغنر»، وتستمر في كونها مصدر التسليح الرئيسي، مرورًا إلى الدعم الاقتصادي، بتوفير خط إمدادات السلع الأساسية، التي أصبحت متأثرةً في جميع أنحاء العالم؛ جراء «الأزمة الأوكرانية».

وفي اتِّباع النَّهْج نفسه، جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني «أمير عبد اللهيان» إلى مالي في جولته الأفريقية الأولى، بدعوةٍ رسميةٍ، من نظيره «عبد الله ديوب»، وأعلن «عبد اللهيان» عند وصوله، أن «أفريقيا ومالي لهما مكانة مهمة في السياسة الخارجية للحكومة الإيرانية»، كما تحدث عن «ثقته في فصلٍ جديدٍ، يُرسِّخ العلاقات بين "طهران، وباماكو"»، وتماشيًا مع الرؤية المالية، أكَّد «أن تدخُّل بعض الدول في الشؤون الداخلية لمالي، ودعم الجماعات الإرهابية، من شأنه، تعقيد الوضع الأمني في المنطقة؛ مُسبِّبًا عدم الاستقرار في دولة مالي، وشدَّد «عبد اللهيان» على أن التجربة أظهرت أن سياسة العقوبات ضد الدول لم تكن ناجحة، مضيفًا، «لا نعتبر العقوبات ضد دولة مالي بنَّاءة»، ومن جانبه، أعرب «ديوب» عن سعادته بزيارة وزير الخارجية الإيراني إلى مالي، ووصف الرحلة، بأنها إظهارٌ لتصميم إيران على توسُّعٍ شاملٍ للعلاقات مع بلاده.

وجاء في بيانٍ لوزارة الخارجية الإيرانية، بأن الزيارة شَمِلَتْ وفدًا «سياسيًّا، واقتصاديًّا» رفيع المستوى، يضم ممثلين للقطاع الخاص؛ في سبيل إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة، تعمل على تعزيز «التجارة، والتعاون التكنولوجي» بين البلديْن، وذلك بالإضافة إلى تبرُّع إيران بمليون جرعةٍ من لقاح «بركات»، المختص بـ«جائحة كورونا»، مع استلام مالي جُزْءًا من الشحنة، خلال إقامة وزير الخارجية الإيراني في البلاد.

وبهذا الصدد، يمكن القول: إن مالي على مقدرةٍ في تحقيق الكثير، في مجال التعافي الاقتصادي، بالانفتاح على دولٍ، تحاول تخطِّي العُزْلة «الدبلوماسية، والاقتصادية»، مثل «روسيا، وإيران»، وبالتالي، نرى استعداد كُلٍّ منهما؛ لاحتواء متطلبات مالي، والعمل مع المجلس العسكري الحاكم، كبديلٍ للشراكات الغربية التاريخية، وعلى وجه الخصوص، أن تحل كُلٌّ منهما محل فرنسا.

.